

Distr.: General
4 April 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالتي المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إليكم بشأن القذائف التسيارية السبع التي أطلقها الحوثيون على المملكة العربية السعودية (S/2018/266)، أكتب إليكم لأبلغكم بأن ميليشيات الحوثي في اليمن، المدعومة من إيران، قامت اليوم بمهاجمة ناقلة نفط سعودية في المياه الدولية غرب ميناء الحديدة. ومن حسن الحظ أن التدخل السريع لسفينة تابعة لتحالف استعادة الشرعية في اليمن قد أدى إلى إحباط ذلك الهجوم، الذي أسفر عن أضرار طفيفة بناقلة النفط، وقد أبحرت الناقلة بعد ذلك باتجاه الشمال بأمان، ترافقها سفينة تابعة للتحالف.

وتدين المملكة العربية السعودية بأشد العبارات هذا الهجوم الإرهابي الجبان على ناقلة النفط السعودية، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء الأخطار التي تهدد حرية الملاحة والتجارة الدولية في منطقتي باب المندب والبحر الأحمر من جراء الهجمات الإرهابية التي يشنها الحوثيون بلا هوادة. وعلاوة على ذلك، فإن الحوثيين الخارجين عن القانون، بشنهم هذا الهجوم الإرهابي الفاضل على ناقلة النفط، إنما يرهنون على لامبالاتهم بالعواقب البيئية والاقتصادية التي تترتب على حدوث انسكاب نفطي في منطقتي باب المندب والبحر الأحمر والتي يمكن أن تسبب كوارث على الصعيد الإقليمي. ومن ثم، فإن المملكة العربية السعودية تهاب بمجلس الأمن أن يدين هذا الهجوم الإرهابي الأخير الذي شنه الحوثيون وأن يحلّ ميليشيات الحوثي وراعتهم إيران المسؤولية عن ارتكاب عدد لا يحصى من الجرائم ضد القانون الدولي. وتؤكد المملكة العربية السعودية، باسم تحالف استعادة الشرعية في اليمن، أن التحالف سيواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن الملاحة البحرية والتجارة الدولية في منطقتي باب المندب والبحر الأحمر. وتكرر المملكة العربية السعودية من جديد التأكيد على أهمية وضع الميناء الحديدة تحت الإشراف الدولي، من أجل منع تهريب الأسلحة إلى الحوثيين، في انتهاك لحظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومنع استخدام ميناء الحديدة كمنصة لشن هجمات إرهابية تهدد طرق التجارة البحرية الدولية.

وتشير المملكة العربية السعودية مع الأسف إلى أن الهجمات التي شنّها الحوثيون بالقذائف التسيارية في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٨ تزامنت مع الزيارة التي قام بها إلى العاصمة اليمنية، صنعاء، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، لتبعث بذلك - في أعقاب محاولة اغتيال المبعوث الخاص



السابق، إسماعيل ولد شيخ أحمد، في أيار/مايو ٢٠١٧ - رسالة واضحة أخرى مفادها أن الحوثيين يرفضون بشدة جميع جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وتلاحظ المملكة العربية السعودية مع القلق أن توقيت الهجمات بالقذائف التسيارية التي وقعت في ٢٥ آذار/مارس والهجوم البحري الأخير، جاء بعد زيارة قام بها وفد من الاتحاد الأوروبي إلى صنعاء في ١٩ آذار/مارس. وتكرر المملكة العربية السعودية التأكيد على أن العديد من الدول المعنية قد حذرت من القيام بهذه الزيارات للحوثيين، بالنظر إلى أنهم يرون أن هذه الاتصالات تضيف عليهم طابع الشرعية، وأنها تعطي شرعية بالذات لاستمرار لجوئهم للعنف ورفضهم الدخول في حوار سياسي مع حكومة اليمن الشرعية، حسب المعترف به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). كذلك تكرر المملكة العربية السعودية تأكيد أن رفض الحوثيين جميع صور الحوار السياسي من حيث المبدأ قد ثبت من خلال رفضهم الاقتراحات التي قدمتها الأمم المتحدة بزيادة الشحنات التجارية والإنسانية عن طريق موانئ البحر الأحمر، بما يشمل وضع ترتيبات جديدة لإدارة ميناء ومدينة الحديدة، فضلاً عن إبرام اتفاق لاستئناف دفع المرتبات الحكومية ومواصلة الخدمات الحكومية الأساسية في جميع مناطق اليمن. وتلاحظ المملكة العربية السعودية مع الأسف أن التعنت قد بلغ بالحوثيين مبلغاً دفعهم إلى رفض تلك المقترحات التي كان من شأنها أن تحسن كثيراً من الحالة الإنسانية في اليمن.

وتحذر المملكة العربية السعودية من أن الحوثيين سيستمرون في رفض المشاركة في أي حوار سياسي بجميع صوره ما داموا قد تلقوا أوامر بذلك من كفيلتهم إيران. ولذلك تهيب المملكة العربية السعودية بمجلس الأمن أن يتخذ أي تدابير ممكنة بكافة الأشكال لضمان التنفيذ الشامل والسريع لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥)، من أجل الحيلولة دون تصاعد الهجمات التي يشنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية، والتي تثير التوترات الإقليمية، وتزيد من مخاطر حدوث مواجهة إقليمية أوسع نطاقاً.

ويرجو وفدي تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدالله بن يحيى المعلمي
الممثل الدائم